بيروت في ٢٠٢٥/١/١٠

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه بالسؤال الآتي آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

إبراهيم مرعي باسيل

دولة رئيس مجلس الوزراء

الدكتور نواف سلام المحترم

الموضوع: إدارة ملف النزوح السوري وأثرها لبنان.

يشهد لبنان تفاقم لأزمة النزوح سوري غير مسبوقة،على مختلف الاصعدة الاقتصادية،الاجتماعية و الامنية.

حيث أن مذكرة التفاهم الموقعة بين الدولة اللبنانية والمفوضية عامَي 2003–2004 مرجعية واضحة تؤكد على الطابع المؤقت للوجود السوري بحيث تُلزم المفوضية بتأمين بلد ثالث أو إعادة اللاجئ إلى بلاده خلال عام من دخوله.
وعليه، لم تُستثمر هذه المذكرة كمرجعية قانونية حاكمة، مما سمح بتحوّل النزوح إلى إقامة غير شرعية طويلة الأمد دون ضوابط.
حيث أن لبنان لم يوقّع على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 أو بروتوكولها لعام 1967، وبالتالي هو غير ملزم بالمعايير الدولية التي تنظم صفة اللاجئ، إلا أن الحكومة الحالية من خلال تصريح وزرائها للشؤون الاجتماعية السيدة حنين السيد بتاريخ 11 شباط 2025 ونائب رئيس مجلس الوزراء السيد طارق متري بتاريخ 8 حزيران 2025 اعتمدت إطار "العودة الطوعية" بإشراف المفوضية السامية.
حيث أن هذا الإطار أضعف قدرة الدولة على اتخاذ قرارات سيادية، وربط الملف بإرادة المجتمع الدولي وتقارير غير ملزمة تتجاهل التغيرات السورية الأخيرة في ظل انتفاء الاسباب السياسية والامنية والاقتصادية لبقائهم ، بات استمرار هذا الإطار مدخلًا لتكريس اللجوء الدائم لا المؤقت، دون أيّ اعتبار للأثر الوطني السلبي،

كذلك ان المفوضية لم تُسلم البيانات الكاملة المطلوبة من قبل الأمن العام، ما قيّد قدرة الدولة على ضبط وتنظيم العودة،

وحيث أن هذه المعطيات تُعزّز واقعًا جديدًا فرضتها التطورات الإقليمية والدولية، خصوصًا بعد سقوط النظام السوري السابق في كانون الأول 2024، ورفع العقوبات

الدولية عن سوريا من قبل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا، وفرنسا، واليابان، ودول الخليج وغيرها، إضافةً إلى انتهاء الحرب على الأراضي السورية.

حيث أن التقرير المنشور للمفوضية بأيّار 2025 تحت عنوان " Community dialogue on return and “Go and see” visits" يشير إلى استبيان أجرته المفوضية، وتبيّن من خلاله أن 24% فقط من النازحين أعربوا عن رغبتهم في العودة في حال توفّرت الشروط اللازمة، أي ما يقارب 400,000 نازح، وذلك من خلال تنظيم زيارات مؤقتة الى الداخل السوري شاملة التكاليف، علماً ان هذه الخطوة هي مخالفة لكل القوانين الدولية و الاتفاقيات المذكورة آنفاً،

اذاً و وفقاً لتقرير المفوضية غير الدقيق فهنالك 76% من النازحين الموجودين خلافاً للقوانين، لا يرغبون بالعودة،

وحيث أنه بتقرير ثانٍ للمفوضية بتاريخ 21 تشرين الثاني 2024،يشير الى أن 350،000 نازح سوري قد غادروا لبنان باتجاه سوريا جرّاء الحرب التي وقعت، دون أن يكبّدوا المفوضية أو الدولة اللبنانية أو أي جهة أخرى أعباء مالية خلال مغادرتهم،

وحيث انه على المستوى الأمني والاجتماعي، أدى غياب السياسات إلى تزايد المخيمات العشوائية،
وحيث أن هذا الواقع ينسف المبررات التي كانت تُستخدم لتبرير بقاء النازحين في لبنان، ويؤكد انتفاء شرط الحماية الدولية الذي يبرر صفة اللجوء، علماً ان حكومة الرئيس السابق حسان دياب قد أقرّت خطة العودة تحت عنوان "ورقة السياسة العامة لعودة النازحين (السوريين)" بتموز 2020 وارتكزت الخطة على مبادئ أساسية، أبرزها التمسك بحق النازح السوري في العودة ورفض التوطين، وأي شكلٍ من أشكال الاندماج في المجتمع اللبناني، وفق ما نص عليه الدستور اللبناني،
وبالتالي، يُفترض بالدولة اللبنانية ان تقوم بتطبيق الخطة في ظل انتفاء كل العوائق والمتغييرات الاقليمية التي شهدتها سوريا في الآونة الاخيرة،

وحيث ان القوى الأمنية تسجّل ارتفاعًا في معدلات الجريمة المنظمة، وظهور بيئات هشّة تتيح التطرف في بعض المناطق المضغوطة اجتماعيًا، وذلك نتيجة غياب رقابة فاعلة وضعف قدرة البلديات على المتابعة الميدانية

وحيث أنه يزداد القلق مع تنقّل العديد من النازحين بشكل اعتيادي بين لبنان وسوريا، ما يطرح علامات استفهام حول استمرار صفة "اللجوء."

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد أثقل النزوح كاهل المؤسسات اللبنانية، من الكهرباء والمياه إلى الصحة والتعليم، وساهم في مضاعفة نسب البطالة بين اللبنانيين،

ورغم أن الكلفة الإجمالية المقدّرة للنزوح تفوق 50 مليار دولار، لم تُقدم الدولة اللبنانية على المطالبة بتعويض جدي من المجتمع الدولي، كما لا توجد خطة مالية واضحة لتأمين الهبات لتقديمها عبر المنصات الدولية حيث يستمر الاعتماد على المساعدات الأممية من دون رؤية وطنية لمعالجة الجذور، وسط صمت رسمي عن تبعات الأزمة الآخذة بالتفاقم.

من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

1. لماذا لا يزال لبنان يعتمد إطار "العودة الطوعية" للنازحين السوريين، رغم انتفاء الأسباب العسكرية، الأمنية، والسياسية والاقتصادية التي كانت تحول دون عودتهم؟
2. كيف تبرّر الحكومة تنظيم زيارات مؤقتة إلى الداخل السوري لتأكّد النازحين من توفر شروط العودة، في وقت يقوم فيه عدد كبير من النازحين السوريين الذهاب والعودة مراراً وتكراراً من وإلى سوريا؟
3. هل سلّمت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بيانات النازحين السوريين كما طلب الأمن العام اللبناني؟
4. هل تقوم الحكومة بمتابعة أو رصد أوضاع ما يقارب 350,000 نازح سوري غادروا لبنان نتيجة الحرب الإسرائيلية على لبنان؟
5. ما هو موقف الحكومة من خطة العودة التي أُقِرّت عام 2020؟ ولماذا لم تبادر إلى إزالة المخيمات العشوائية وترحيل السجناء السوريين الذين أنهوا مدة محكوميّتهم؟ وما هي الإجراءات التي تتّخذها لضبط المعابر الحدودية؟
6. ما هو موقف الحكومة من الاستطلاع الذي يفيد بأن فقط 24% من النازحين السوريين يرغبون في العودة إلى بلادهم؟
7. هل تنوي الحكومة اتخاذ خطوات للمطالبة بتعويض المجتمع الدولي عن الأعباء الناتجة عن النزوح، والمقدّرة بـ50 مليار دولار، سواء عبر هبات أو قروض؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،